

الأثر السياسي و الأمني للاستيطان في القدس

د. أيمن عبد العزيز شاهين

أستاذ العلوم السياسية المساعد

جامعة الأزهر بغزة

د. رياض علي العيلة

أستاذ العلوم السياسية المشارك

قسم العلوم السياسية

ملخص

تسلط الدراسة الضوء على الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي القدس بشكل خاص، حيث بدأت جذور الاستيطان الصهيوني في القدس منذ أربعمائة وخمسة عشر عاماً حتى يومنا هذا.

وما أن وقعت القدس الشرقية تحت الاحتلال الإسرائيلي نتيجة للهزيمة العربية في حرب حزيران 1967م حتى شنت إسرائيل عملية استيطانية واسعة النطاق في المدينة المقدسة وما حولها بهدف محاصرتها وعزلها عن بقية مدن الضفة الغربية في الشمال والجنوب والشرق بحزام استيطاني وذلك كمقدمة لضمها الفعلي لإسرائيل بعد أن ضمتها سياسياً منذ السنوات الأولى لاحتلالها.

لقد أخذت النشاطات الاستيطانية في القدس وما حولها إبعاداً سياسية وأمنية وعليه أطلقت المشاريع والبرامج الاستيطانية من جميع القوى السياسية اليمينية واليسارية على حد سواء ولا يمكن أن نخفل هنا أيضاً دور القوى الدينية المتطرفة ومشاريعها. لاشك أن جميع المشاريع الاستيطانية في القدس وما حولها هدفت إلى ضم القدس كسياسة أمر واقع في المستقبل لتصبح جزءاً من دولة إسرائيل "وعاصمة أبدية لها".

أن النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية قد أضرت بمصالح وحيات الفلسطينيين سكان القدس حيث صادرت إسرائيل معظم أراضيهم تحت حجج شتى ومنعتهم من الوصول إليها وجعلتهم يعيشون في كانتون منفصل ومنعزل عن بقية الفلسطينيين في الضفة الغربية. حيث أن هذا الكانتون غير قابل للتوسع الطبيعي عمرانياً ومختنق سكانياً.

ولاشك أن النشاطات الاستيطانية هذه تركت أثراً سلبياً على سكان المدن والقرى الفلسطينية المحيطة بالقدس والتي لها روابط سياسية واقتصادية واجتماعية معها. لما تشكل المدينة المقدسة من ركيزة أساسية لحياتنا فلسطينية هذه المدن والقرى في المجالات المذكورة آنفاً. وتتعرض دراستنا إلى موقف القانون الدولي وقرارات

الشرعية الدولية تجاه الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية في مدينة القدس والأراضي المحتلة عموماً.

مقدمة

إن تصميم إسرائيل على إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الرغم من مخالفتها للقانون الدولي وللشرعية الدولية، مشكلة على جانب كبير من الأهمية، وقضية يتعين على الجميع أن يعرف ويعتني بها، ومع ذلك فإن القليل هو ما يعرف عنها، والمشكلة تزداد سوءاً، حيث أن الفكر الصهيوني الاستيطاني قد اعتبر الأرض أحد أركانه الأساسية لمشروعه السياسي، وذلك من خلال استجلاب اليهود من بلدانهم الأصلية وإحلالهم محل الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية وذلك بإتباعها كافة الأساليب في سبيل تحقيق غايتها بالسيطرة على الأرض وإفراغ سكانها منها، حيث أن عمليات الاقتلاع والتهجير وجهان لعملة واحدة ولا يتم أحدهما إلا بتحقيق الأخرى، وصولاً إلى تحقيق تعايش بين الشعبين بالطريقة التي تريدها إسرائيل. فقضية القدس تعتبر من أهم القضايا التي تم تأجيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي حسب إعلان المبادئ في سبتمبر 1993 ، إضافة إلى مجموعة قضايا شائكة مثل المستوطنات واللاجئين، والحدود، والمياه، وجميعها قضايا نتجت عن حرب عام 1948، وإنشاء إسرائيل على 78% من مساحة فلسطين التاريخية، وحرب عام 1967 التي نتج عنها احتلال ما تبقى من أراضي فلسطين في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، ومنذ عام 1948 وهو العام الذي أنشئت فيها إسرائيل وقضية القدس تتبوأ مكانة هامة في إطار القضية الفلسطينية والصراع على الأرض.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التركيز على موضوع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في مدينة القدس، ومدى شرعيتها في ضوء القانون الدولي ومعرفة الأثر السياسي الأمني على المدينة وبما تنطوي عليه من احتمالات ومخاطر تؤثر بشكل كبير على مسيرة السلام، وتساهم في تعطيل أي حل سياسي للمشكلة الفلسطينية لا يقر بالسياسة الإستراتيجية للحركة الصهيونية وإسرائيل على الأرض الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة الراهنة في محاولة الإجابة على التساؤل التالي: ? إلى أي مدى يؤثر الاستيطان على قضية القدس سياسياً وأمناً؟

الدراسات السابقة:

هناك دراسات كثيرة حول المستوطنات والاستيطان الإسرائيلي في القدس والأراضي المحتلة، إلا أن طرق هذا الموضوع وخاصة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وواشنطن والقاهرة، وتوقيع اتفاق الاعتراف المتبادل الإسرائيلي الفلسطيني، وما تبعها من اتفاقيات مروراً بخريطة الطريق يعطي الأهمية لدراسته من جوانبه المختلفة ومن هذه الدراسات:

- دراسة عبد الرحمن أبو عرفه " الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية" تناول فيها الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية من خلال ثلاثة أبواب موزعة على تسعة فصول، توصل في نهاية دراسته إلى أنه " مهما اختلفت الآراء، سيظل الاستيطان، ظاهرة فريدة، ربما لا يكون مبالغاً القول، أن التاريخ لم يشهد مثيلاً لها، والاستيطان كحالة، يعتبر موضوعاً قائماً بذاته، من الأوجه السياسية

والاجتماعية والاقتصادية. ويعتبر الباحث أن دراسته لظاهرة الاستيطان، محاولة للإلمام بجوانب ومراحل الاستيطان وصولاً إلى فهم للقضية الفلسطينية بمختلف جوانبها.

- دراسة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وهي عبارة عن مجموعة دراسات قدمت خلال الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة والتي تستهدف زيادة التعريف بالحقائق المتعلقة بموضوع الاستيطان وذلك من خلال تبادل حر وصريح للفكر والرأي تؤدي في نهاية المطاف إلى تدعيم الجهود الدولية لحل المشكلة ولحماية الشعب الفلسطيني وتثبيت حقوقه المشروعة في وطن له.
- المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة / دراسة جيوبولوتكية، قام بإعدادها الدكتور محمد أمير قبطة وهي عبارة عن رسالة دكتوراه، اشتملت الدراسة المكونة من ثمانية فصول ومقدمة على دراسة شاملة في جغرافية الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب تحليل وضع فلسطين عبر التاريخ بدءاً من أول مستوطنة تم إقامتها في بتاح تيكفا مروراً بوعد بلفور وتناول ظاهرة الاستيطان والمستوطنات كأهم مشكلة تواجهها الدولة الفلسطينية المقترحة.

المنهج المتبع في الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للأثر السياسي الأمني للاستيطان الصهيوني في مدينة القدس وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عامة.

الواقع الاستيطاني في القدس

قبل البدء في الحديث عن الاستيطان والمستوطنات، لا بد أن نوضح ما معنى الاستيطان والمستوطنات؟ الاستيطان هو اتخاذ بلد ما وطناً يسعى إلى القضاء على

وطن الغير ودخول عنصر أجنبي جديد بهدف الاستيلاء على جزء أو كل الأرض كما هو الحال في فلسطين. وعليه، فإن الاستيطان والمستوطنات الإسرائيلية يمثل ويجسد في نظر الفلسطينيين شراً مستطيراً وأنواعاً عديدة من التهديدات الخطيرة لهم، وتمثل لليهود هدفاً لتحقيق السيطرة في فلسطين وإقامة دولة يهودية بدل الكيان الفلسطيني. (خرائط: المستوطنات الإسرائيلية:ص432)

انطلاقاً من ذلك، يشكل الاستيطان حجر الزاوية في الفكر الصهيوني وهو الأساس التي تعتمد لإضفاء الأمر الواقع السكاني على توسعاتها العسكرية المتتالية (العيلة: 1999:ص99) ليصبح جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. إذ اعتبر الاستيطان، الوسيلة والهدف للصهيونية ولإسرائيل، حيث لم يقتصر على عملية البناء الصهيوني بل تلازم مع عملية هدم للمجتمع العربي الفلسطيني القائم، فإن الأخطار ليست مرحلية فقط، بل إنها تظل كامنة في المستقبل. فالصراع العربي الإسرائيلي من القضايا الشائكة التي احتلت مكانة واهتماماً محلياً وإقليمياً ودولياً كبيراً منذ ظهور إسرائيل على الخريطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة للحروب التي استمرت لسنوات طويلة أدت لاستيلاء إسرائيل على الأرض العربية كما صاحبها استنثار إسرائيل دون غيرها بأسلحة الدمار الشامل المتمثل في السلاح النووي وإقامتها للمستوطنات. (بطرس: 1999:ص296)

تاريخياً، بدأ التسلسل الاستيطاني الصهيوني إلى فلسطين أواخر القرن الثامن عشر، إذ اقتصرت عمليات الاستيطان اليهودية حتى القرن التاسع عشر وتحديداً (عام 1898م) على إنشاء 22 مستوطنة، وبعد إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر بال بسويسرا عام 1897، توسعت عمليات الاستيطان لتشمل مناطق جديدة من فلسطين، حتى وصل عدد المستوطنات في عام 1914م إلى 47 مستوطنة وفي عام 1918م أصبحت مساحة الأراضي التي كان يملكها اليهود حوالي 2% من أراضي فلسطين. وشهدت فترة الانتداب البريطاني طفرة في عدد المستوطنات حيث ارتفع عددها ليصل إلى 304 مستوطنة. (عبد الفتاح: 1989:ص731). بسبب تعاون

بريطانيا مع الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين وسلب أراضيهم وزرع المستوطنين فيها. حيث قال بن غوريون: " إن العرب لم يدخلوا ولم يحتلوا أية مستوطنة يهودية مهما كانت بعيدة قبل خروج القوات البريطانية من فلسطين!! بينما احتلت الهاجاناه عدة مواقع عربية.. " (العابد: 1967:ص35) وهكذا وقبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين 1948م كانت المنظمات الصهيونية قد تمكنت من السيطرة على فلسطين، وجعلها قاعدة لتحقيق باقي الحلم الصهيوني المتمثل في إقامة إسرائيل، ودمرت ما يقارب من 472 قرية ومدينة فلسطينية بعد ارتكاب المجازر - كمجزرة دير ياسين وقبية وغيرهما - ضد النساء والشيوخ والأطفال. (صالح وآخر: 1978:ص15).

مع إنشاء إسرائيل في أيار 1948، بدأت المأساة العربية في فلسطين عامة، وفي مدينة القدس بشكل خاص، نظراً لأهميتها الدينية والسياسية، فخلال العام المذكور تمت السيطرة بمساندة الغرب على معظم أراضي فلسطين، بما في ذلك الجزء الغربي من المدينة المقدسة، بينما بقي الجزء الشرقي تحت السيادة الأردنية حتى حزيران 1967 حين أكملت إسرائيل سيطرتها على باقي الأراضي الفلسطينية وأراضي عربية أخرى في الجولان، وشبه جزيرة سيناء المصرية، حيث يمكن اختصار المفهوم والسياسة والممارسات الإسرائيلية في القدس بأنها تقوم على أساس على تهويد المدينة المقدسة، وتهويد حكومتها، وتهويد سكانها، وتهويد تاريخها وثقافتها، حيث بدأ ذلك منذ عام 1948 وما زال إلى اليوم. (الجامعة العربية، 1985، 123) وتطبيقاً لذلك اتبعت السلطات الإسرائيلية خطوات مبرمجة للزحف في أراضي القدس، وتوطين المهاجرين اليهود، فصادرت الجزء الأكبر من مساحة أراضي القدس، حيث كان الصهاينة قد أقاموا مع حلول شهر مايو 1948م نحو 1947 مستوطنة على أنقاض القرى والمواقع التي غادرها أهلها طرداً. وفي عام 1965م أصدر الكيان الصهيوني قانوناً يعد كل من غادر المناطق التي تحتلها إسرائيل إلى خارج فلسطين مهاجراً وغائباً عن أرضه ولذلك فإن ملكيتها تعود للدولة، وبموجب ذلك القانون أستمك الكيان الصهيوني 2000 و 990 و 2000 دونما من الأراضي الفلسطينية مع 73

ألف غرفة من بيوت السكن و7800 محل تجاري في المدن والقرى التي تركها أصحابها بجميع محتوياتها من الأثاث والبضائع وغيرها. (الشرع: 1996:ص202)

وحسب قرار الجمعية العمومية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947 رقم 181، فقد تم وضع القدس ونواحيها إضافة إلى بيت لحم تحت إدارة دولية، إلا أن العصابات الصهيونية لم تعبه بالقرار وقامت بطرد جميع السكان العرب من القدس الغربية أثناء أحداث حرب 1948م. ومارست كل صنوف العنف والإرهاب ضد الفلسطينيين ولعل أدل على ذلك مجزرة دير ياسين في 9/4/1948 التي تبعد عن الطرف الغربي للقدس ميل ونصف فقط، حيث قتل 300 من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، وقد نقل عن راديو العصابات الصهيونية أنه كثيراً ما كرر رسالته للعرب أثناء الحرب "تذكروا دير ياسين" لإثارة الرعب في نفوس الفلسطينيين وإجبارهم على ترك ديارهم، (الجامعة العربية، 1985، 127) بحيث امتدت سيطرة إسرائيل جغرافياً إلى نطاق ابعدها مما خصصته لها الأمم المتحدة حسب قرار التقسيم الأنف الذكر، ورغم ذلك فإن الأمم المتحدة صادقت على عضوية إسرائيل في المنظمة الدولية دون مطالبتها بالعودة إلى الحدود المخصصة للدولة اليهودية وخصوصاً القدس التي احتلتها.

ومع إعلان دولة إسرائيل في مايو 1948م وما بعدها، ضمت إسرائيل جميع الضواحي في القدس الغربية والتي كان نصف سكانها عرب ونصفها يهود قبل النكبة، حيث كان يسكن العرب في 15 مربع و يملكون 4/3 أراضيها ومبانيها، فلقد احتلت إسرائيل ثلاثة عشر مربعاً. وعليه فإنه من الخطأ الاعتقاد أن اليهود ضموا الأجزاء اليهودية من القدس وأن العرب ضموا الأجزاء العربية كنتيجة لحرب 1948م (الجامعة العربية، 1985، 127).

في العام 1948م ورغم المعارضة الدولية فإن إسرائيل سنت قانون يعتبر القدس عاصمة لها. على إثرها أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً (صوت لصالح القرار 14 ضد صفر وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت) اعتبر المجلس بموجبه، القانون الإسرائيلي غير قانوني ودعا جميع الدول التي لها بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحبها. وما أن احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من القدس عام 1967م حتى بدأت مكبرات الصوت

تطلب من أهل القدس مغادرة المدينة إلى الأردن حيث الطريق ما تزال مفتوحة، لقد فتحت إسرائيل الطريق إلى الجسر كي يكون هناك لجوء فلسطيني آخر مشابه للجوء حرب 1948م. وبعد مرور ثلاثة أسابيع على احتلال المدينة القديمة عام 1967 ضمتها إسرائيل لها بقرار منفرد، لتصبح "القدس الموحدة" عاصمة لها (نقلا عن الجامعة العربية، 1985، 128). مع العلم أن عدد الفلسطينيين في القدس الجديدة قدر عام 1945 بـ 24 ألف مسيحي، 21 ألف مسلم. في حين وصل عدد العرب في القدس كلها عام 1948 قبل الحرب إلى 105.540 آلاف وذلك حسب اللجنة الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية UN document A/1286. في حين كان عدد اليهود في القدس في العام 1917 م حوالي 30 ألف و ارتفع هذا الرقم عام 1946 إلى مائة ألف، ووصل في العام 1985 إلى 280.000 في حين كان عدد الفلسطينيين في العام 1985 120.000 و من الملفت للانتباه أن المسيحيين العرب شكلوا حتى العام 1948 ما نسبته 25% من سكان القدس في حين شكلوا في العام 1985 ما نسبته 2.5% من سكان القدس شرقها وغربها (الجامعة العربية، 1985، 129:130).

وفي عام 1967م، شهدت القضية الفلسطينية تطورا أساسياً فيما يتعلق بإمكانية استكمال المشروع الصهيوني، حيث أتمت إسرائيل احتلال باقي الأراضي الفلسطينية وبعض الأراضي العربية، حيث اتبعت سياسة ذات شقين استهدفت ضم أراض عربية محتلة من جهة وإقامة مستوطنات يهودية على هذه الأراضي من جهة أخرى. وقد أصدر الكنيست الإسرائيلي بعد حرب حزيران 1967 قانوناً يخول وزير الداخلية إعلان توسيع حدود البلديات وتطبيق القانون الإسرائيلي على أجزاء من الأراضي المحتلة - على الرغم من أن وضوح نص المادتين 47 و 49 من معاهدة جنيف بخصوص منع القوة المحتلة قانوناً لفعل شيئاً من شأنه تغيير طبيعة الأراضي المحتلة وأن وجودها في الأراضي مؤقت كدولة محتلة - مما ساعد على تصاعد حمى الاستيطان داخل المدن الفلسطينية الكبرى فمنذ اللحظة الأولى باشرت السلطات الإسرائيلية، بعمليات المصادرة والهدم والتهجير، تمهيداً لعزل مدينة القدس ومن حولها عن المناطق العربية المجاورة بحيث شكل احتلال الجزء الشرقي منها منعطفاً بارزاً لجهة تغيير

معالم القدس وتركز الاستيطان الإسرائيلي بشكل كثيف في مدينة القدس محاولة لفرض واقع يهودي يطمس المعالم العربية في المدينة ويصعب الانفكاك عنه في حال تمت مفاوضات مستقبلية، أدت إلى الاستيلاء على 838 هكتاراً من أراضي الضفة الغربية حول مدينة القدس ووضعت خطة لتوطين عدد كبير من اليهود فيها.(المستوطنات الإسرائيلية:1985:ص108) من خلال إنشاء بؤر استيطانية لعزل القدس الشرقية عن المدن الفلسطينية الأخرى في الضفة الفلسطينية، فتم إنشاء عدد كبير من الأحياء والمستوطنات على رؤوس التلال والأودية التي يسهل الدفاع عنها، وعلى أنقاض ما هدم من أحياء وقرى عربية، وعلى ما صودر أو اغتصب من أراض عربية في القدس. حيث بلغت نسبة الأراضي التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية أكثر من 50 % من مجموع الأراضي، وباتت مناطق عدة مهددة بالضم التدريجي. (العابد: 1986:ص45) من قبل الحكومات الإسرائيلية المتتالية بهدف تكثيف المستوطنات في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.(بطرس: 1999:ص297) لمواجهة الكثافة السكانية العالية حيث عمدت سلطات الاحتلال إلى العمل على خلخلة الكثافة السكانية – حفاظاً على الأمن وإعادة توطينهم في مناطق أخرى. ومن جهة أخرى، استطاعت السلطات الإسرائيلية من خلال النشاط الاستيطاني المكثف في القدس الشرقية، من إنشاء طوقين من المستوطنات يحيطان بالمدينة من جميع الجهات ويفصلها عن المدن والقرى والمخيمات، وباتت تستحوذ تلك المستوطنات على نحو (180) ألف مستوطن يهودي وهناك خطط إسرائيلية لرفع مجموع اليهود في الجزأين المحتلين من مدينة القدس ليصل إلى مليون يهودي بحلول عام 2020، لكن ذلك يبقى مرهوناً بنجاح المشروع الصهيوني برمته، والاستقرار الأمني في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، فأن عمليات الاستيطان الإسرائيلية في مدينة القدس، تمثل تحدياً سياسياً للفلسطينيين، حيث شكلت انطلاقة انتفاضة الأقصى في أيلول من عام 2000م الرد على عمليات الاستيطان، وذلك محاولة من الفلسطينيين للحفاظ على حضارة القدس، وحمائتها من شطب تراثها العربي والإسلامي من قبل السلطات الإسرائيلية، التي تسعى جاهدة منذ عام 1967 لفرض الأمر الواقع الاستيطاني، وذلك تطبيقاً عملياً لمقولات هرتزل

ومن بينها "إذا قدر لنا يوماً، أن نملك القدس، وأنا على قيد الحياة، وكنت قادراً على أن أفعل شيء، فسوف أدمر كل ما هو غير مقدس عند اليهود فيها".

وأصبحت القدس ومستوطناتها واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك، في ظل اتفاقات أوصلو من ضمن القضايا المتبقية لمفاوضات الوضع النهائي. (الدبش: مجلة القدس العدد العاشر: أكتوبر 1999م)

أهداف الاستيطان:

عملت حركة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبشكل خاص في القدس على حل مشكلتين رئيسيتين هما:

أولاً: العمل على خلخلة الكثافة السكانية – حفاظاً على الأمن – بتخفيفها عبر عدم السماح لهم بإعادة ترميم وتوسيع وبناء وإجبارهم على الرحيل إلى مناطق أخرى.

ثانياً: الاستيطان على الأراضي الزراعية وإبعاد المزارعين عنها وإقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية عليها والطرق الالتفافية بغرض فرض الطوق الأمني وإجبار السكان الفلسطينيين على الرحيل. بالإضافة إلى مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات و تحقيق أهداف نستطيع أن نجملها في الأهداف السياسية والأهداف الأمنية.

أما الأهداف السياسية:

شكل الاستيطان الأداة الرئيسية للحركة الصهيونية في فرض سيطرتها السياسية بالتدريج على فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر و لقد كانت حدود الاستيطان إضافة للقوة المسلحة تقرر إلى حد ما الحدود السياسية المقترحة لإسرائيل (عايد، 2004، 565).

ويقول موشيه سنيه رئيس القيادة القطرية للهاغاناة (من العام 1943 إلى الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية) أن "الاستيطان ليس هدفاً في حد ذاته فحسب، بل أيضاً وسيلة الاستيلاء السياسي على فلسطين، ولذلك يجب أن يسعى في آن واحد لإقامة مستوطنات عبرية سواء وسط المراكز السياسية والاقتصادية للبلاد " فلسطين " أو بالقرب منها أو حولها، أو في تلك النقاط التي يمكن استخدامها مواقع طبوغرافية مشرفة أو مواقع رئيسية من ناحية السيطرة العسكرية على البلد والقدرة على الدفاع الفعال عنه، وإن كانت أهميتها الاقتصادية قليلة". (نقلاً من يهودا سلوتسكي، " تاريخ الهاغاناة "، المجلد الثالث (تل أبيب: عام عوفيد، 1972) (بالعبرية) ص1876-1878 (نقلاً عن عايد، 2004، 566). فان بناء شبكة من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وفي القدس على وجه الخصوص، أمر له أهميته في الصراع العربي الإسرائيلي لأنها تتيح للإسرائيليين السيطرة على الأرض وتثبيت شرعية النظام السياسي لدولة إسرائيل وتثبيت حدودها بالإضافة إلى جمع شتات اليهود وتحييد الفكر السياسي لجماعات عاشت طويلاً في الشتات، (قيطة: 2002: ص 51). كما أنها تعتبرها ورقة لها وزنها في حالة التسوية، وخير مثال مستوطنة ياميت في مفاوضات كامب ديفيد مع مصر السادات وخطة الانفصال من جانب إسرائيل الخاصة بقطاع غزة التي هدمت جميع مستوطناته، بهدف إنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وبحيث يكون لكل مستوطنة معنى عندما يحين الوقت. حيث حددت سياسة الاستيطان بعد حرب حزيران 1967م أربعة اعتبارات هي:

أولاً: الحاجات الأمنية-السياسية كما حصل في رفح والغور.

ثانياً: الحاجات الاقتصادية كما حصل في رفح والغور أيضاً.

ثالثاً: مطالب قوى الاستيطان حيث أساسه بدأ في غوش عتيسون من قبل الاتجاهات الدينية.

رابعاً: توزيع السكان و تمثل في استيطان الجليل والنقب ضمن الخط الأخضر والقدس وغوش دان.

هذا وقد ظل الاعتبار الاستراتيجي السياسي دائماً هو الاعتبار الرئيسي والاعتبارات الباقية كانت في فترة زمنية على قدر من الأهمية والآخر تقل أهميته وتختلف درجة الأهمية باختلاف الزمان والمعطيات، (عايد، 2004، 568: 569). إضافة إلى تبنى الاستيطان قاعدة الوصل / الفصل أي وصل المستعمرات مع بعضها البعض وفصل المدن والقرى والتجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض (عايد، 2004، 569). ولاشك ان للقدس اعتباراً سياسياً مهماً كما يدعي الإسرائيليون، هذا ما سوف يتضح في الصفحات القادمة من خلال اطلاعنا على عدد من المشاريع و الأفكار التي طرحت من قبل زعماء من الحزبين الكبيرين في إسرائيل.

هذا وساهمت عقلية ليفي اشكول رئيس وزراء إسرائيل عشية الاحتلال الإسرائيلي للقدس والضفة الغربية و قطاع غزة في الدفع بقوة بالاستيطان في هذه المناطق حيث وصفته غولدا مائير التي خلفته في رئاسة الحكومة الإسرائيلية "ما كان يهمه و يعنيه، الأرض و الماء و الدفاع، كان سعيداً بالتعامل مع المشاكل الناجمة عن تلك الأشياء الثلاثة وإيجاد الحلول الجذرية لها، أما السياسة في معناها المجرد فلم تشده او تستهويه، فقد كان يكره الإجراءات البيروقراطية، فقد كان يؤمن بالحكمة القائلة (إذا أردت وطناً قومياً يهودياً، يجب عليك أن تسكن اليهود في الأرض غير عابئاً بالمادة أو بالعراقيل التي تضعها الحكومة المنتدبة في طريق المؤسسات اليهودية التي تسعى لشراء الأراضي)" (مائير، 1988، 101).

فمنذ الأيام الأولى لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية و قطاع غزة أطلقت حكومة ليفي اشكول من خلال وزير عملها يغيئال ألون مشروعاً استيطانياً بإبعاد سياسية يتمحور حول مبدأ أساسي و هو ان إسرائيل يجب ألا تعود إلى حدود حزيران 1967م تحت أي ظرف، مع سعي إسرائيل "للسلام" مع الدول العربية (ألون، 1970، 98: 100). إما

فيما يتعلق بالجزء الشرقي لمدينة القدس فان الاستيطان الكامل سيغطي هذا الجزء، لأنها تعتبر العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، ولا انسحاب مطلقاً منها لأنها تشكل قيمة دينية وأيدلوجية لليهود. وسوف تستمر إسرائيل بالسيطرة على المناطق الإستراتيجية للأراضي المحتلة، وقد حدد ألون غور الأردن، وبعض المناطق المتاخمة " للخط الأخضر"، وهذه تساوي 40% من أراضي الضفة الغربية والتي سوف تضم لإسرائيل، والباقي يخضع للتفاوض مع الدول العربية لانجاز تسوية سياسية لحل الصراع العربي-الإسرائيلي. إن عملية ضم أراضي الضفة الغربية سوف تترك كانتونان فلسطينيان الأول شمال مدينة القدس والآخر جنوبها، هذان الكانتونان سوف يرتبطان معاً بممر ضيق يوصلهم بمدينة أريحا إلى الأردن، وسوف يكونا منزوعا السلاح ومحاطان بحزام من المستوطنات الزراعية والعسكرية (حارس، 1985، 66:65). وعليه فان القدس ستعمل كفاصل طبيعي للكيان الفلسطيني المقترح وستحرمه من أي تواصل إقليمي يعطيه مقومات الحياة، وفي نفس الوقت ستكون المدينة موحدة و مفصولة عن التجمع السكاني الفلسطيني في الضفة الغربية وسوف يرتبط شرق المدينة ارتباطاً كاملاً بغربها ينتجان مدينة موحدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهم المدن الإسرائيلية خصوصاً المدن الساحلية والشمالية. لقد أصبحت الأرض ساحة للمواجهة السياسية بين الإسرائيليين و الفلسطينيين.

Security settlements and political settlement to continue the Labour party and allon Plan

أما حكومات الليكود فنستطيع أن نوجز مشروعها الاستيطاني بأهدافه السياسية بما قاله مناحيم بيغن مؤسس الليكود "ارض إسرائيل ستكون كلها لشعب إسرائيل، وإلى الأبد" (تشومسكي، 1983، 5). وذلك من خلال المشروع الذي تقدم به مناحيم بيغن للكنيست الإسرائيلي في 28 ديسمبر 1977 (وسار على أسسه جميع قيادات الليكود، مع بعض التعديلات التي تتسجم مع الواقع السياسي الجديد لهذا الزعيم او ذاك) والذي يرسم الخط العام لحزب الليكود حيال أي تسوية سياسية مع العرب وذلك فيما يخص الضفة الغربية وقطاع غزة. أولاً: حكم ذاتي للسكان العرب (وليس

الفلسطينيين) في "يهودا و السامرة" وقطاع غزة. ثانيا: الأمور الإدارية للسكان العرب ستكون بيد مجلس إداري فلسطيني منتخب. ثالثا: الأمور الأمنية والنظام العام سيكون بيد إسرائيل. رابعا: للإسرائيليين الحق بالاستيطان وامتلاك الأراضي في "يهودا و السامرة" وقطاع غزة. خامسا: السيادة على "يهودا و السامرة" والقطاع من حق إسرائيل فقط (نقلا عن مصالحة، 1994، 386-388) فإذا كان موقف الليكود من الأراضي المحتلة على هذا النحو من التطرف فكيف هو الموقف من القدس، التي تعتبر "العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل".

ولعل شارون حاول أن يضع خريطة سياسية للاستيطان في الأراضي المحتلة والتي تعتبر الترجمة الحقيقية لأفكار الليكود، حيث يتضمن مشروعه، أولا: إن الاستيطان الإسرائيلي يجب أن ينتشر على طول خطين متوازيين الأول هو الخط الساحلي الغربي، وهذا الخط الاستيطاني قد تم إنجازه بإنشاء دولة إسرائيل عام 1948. أما الخط الثاني الشرقي، فيبدأ بمرتفعات الجولان في الشمال، وينتهي بشرم الشيخ في الجنوب. من المفيد أن نذكر أن المشروع اقترحه شارون قبل توقيع اتفاقية كامب ديفيد والانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء. ثانيا: سيتم وصل الخطان بكثير من الخطوط العرضية. وهذا النظام سيعمل كعمود فقري مزدوج للأمن الإسرائيلي. ثالثا: وبما أن الضفة لغربية تقع ضمن الخط الأمني الشرقي، فقد اقترح شارون إنشاء ثلاث كتل استيطانية بها، بحيث تكون الأولى حول القدس لعزلها عن محيطها العربي، والثانية شمال الضفة الغربية، حيث سترتبط مع المنطقة الساحلية من جهة وستعمل على عزل المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين عن أي تواصل جغرافي مع إسرائيل من جهة أخرى، أما الكتلة الثالثة فتقع إلى الجنوب من الضفة الغربية حول الخليل وبيت لحم (الجعفري، 1981، 20). هذه الكتل الثلاث سوف تكون منتشرة في كل الضفة الغربية وتشبه بقع المرض الجلدي في جسم الإنسان، وسوف تؤدي نفس الغرض الذي يحققه مشروع ألون من تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونان وإنهاء أي تواصل جغرافي للمدن و التجمعات السكانية الفلسطينية، و القدس في المقدمة ستكون منعزلة تماما جغرافيا و سكانيا عن محيطها العربي تمهيدا لعملية

ضم تلقائية و هادئة كسياسة أمر واقع يقر بها المجتمع الدولي ولا يستطيع الفلسطينيون مقاومتها عمليا.

ومع انطلاق مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991م و ما تلاه من إعلان المبادئ في سبتمبر 1993م و ما تمخض عنه من تطبيقات على الأرض خصوصا ما عرف بإعادة الانتشار في الضفة الغربية، فقد بدأت المشاريع و الخرائط السياسية الإسرائيلية تخرج للجمهور الإسرائيلي و الفلسطيني، مرتكزة على واقع استيطان تم فرضه على الأرض منذ عقود ليغى إمكانية أية تسوية، باستثناء تسوية بالشروط الإسرائيلية.

فقد رفض حزب الليكود وكل أقطابه - قبل فوز حزب الليكود في الانتخابات العامة الإسرائيلية عام 1996م - اتفاقية أوسلو وتبعاتها من اتفاقية القاهرة 1994 واتفاقية طابا 1995 (أوسلو 2). وعندما جاء الليكود للحكم كنتيجة لفوزه في الانتخابات العامة الإسرائيلية في منتصف 1996 وجد نفسه يواجه الحقيقة الجديدة التي أوجدها رابين و عرفات على الأرض، و وجد الليكود نفسه أمام التزامات إقليمية و دولية، حاول أقطاب الليكود الالتفاف على الواقع الجديد دون المساس بالأهداف السياسية الأساسية التي أوردناها سابقا و التي سيطرت على توجهاتهم السياسية التي تتعلق بمستقبل الأراضي المحتلة.

فقام رئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو بطرح خريطته للحل النهائي والتي اسماها ألون زائد (Allon Plus) وطرح شارون (وزير البني التحتية) هو أيضاً خريطته وعرفت باسم خريطة شارون الأمنية وتبنى إسحاق مردخاي (وزير الدفاع في حكومة نتنياهو) خريطة وزارة الدفاع الإسرائيلية والتي عرفت باسم خريطة المصالح الأمنية، هذه الخريطة الأخيرة كان إسحاق رابين (حينما كان رئيسا للوزراء) قد طلب من وزارة الدفاع إعدادها بخصوص مراحل الانتشار الثانية والثالثة، لكن مردخاي تبناها كخريطة للحل النهائي.

على كل حال فإن الخرائط الثلاثة عالجت الوضع النهائي للضفة الغربية ولم تأت بأي ذكر على مستقبل قطاع غزة في المرحلة النهائية، الخرائط الثلاث لم تعط الفلسطينيين سيطرة على أكثر من 40% من مساحة الضفة الغربية، وذلك على شكل عدد من الكانتونات المعزولة (WWW.NEDERNET.NL\LIKOED\PROG.HTML).

إن أجمل وصف لهذه الخرائط الثلاثة كان لصحيفة معا ريف الإسرائيلية حيث وصفت الخرائط بأن البوسنة سوف تكون جنة عدن مقارنة مع الوضع الذي سيكون عليه الفلسطينيون والمستوطنين اليهود في الضفة الغربية (cited in) [www.fmep.org\images\charts\chartoof- 4jpgf](http://www.fmep.org/images/charts/chartoof-4.jpg).

إن مستقبل القدس في المشاريع و الخرائط الثلاثة هو (أن تبقى العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل) ولكن القدس لدى القيادات الليكودية الثلاثة توسعت إلى ما يعرف "بالقدس الكبرى" و التي تمتد من رام الله شمالاً حتى بيت لحم جنوباً و تحوز على حوالي ثلث مساحة الضفة الغربية. حيث تشمل مستوطنات القدس الشرقية التسعة عشر، إضافة إلى جميع المستوطنات الممتدة من رام الله في الشمال إلى بيت لحم في الجنوب بما فيها مستوطنة معالية ادوميم (أكبر مستوطنات الضفة الغربية من حيث عدد السكان). حيث الطريق شرقاً مفتوحة أمام "العاصمة" لتتدد و تتوسع حتى تحاذي نهر الأردن و البحر الميت.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى و ما جلبته من آثار سلبية على كل من الفلسطينيين والإسرائيليين كل بنسبة تختلف عن الآخر، فإن الاستيطان في القدس و محيطها لم يتأثر سلباً، بل على العكس فلقد زاد بشكل ملفت للانتباه، فعلى سبيل المثال فإن مستوطنة مثل موديعين -عليت والتي تقع بالقرب من القدس وعلى الخط الأخضر ازداد عدد سكانها 18% في العشرة شهور الأولى للانتفاضة هي مستعمرة حريديدة مم يتوالدون كثيراً وبعيدة عن فكرة الإخلاء في المستقبل و جزء من القدس الكبرى.

أما مستوطنة سانور في شمال الضفة التي اندحر عنها الاحتلال الإسرائيلي وفقا لخطة الانفصال الأحادي من قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. فقد غدت فارغة تماما من أي من المستوطنين بعد أشهر قليلة على اندلاع انتفاضة الأقصى لأنها مستوطنة معزولة رغم ان سكانها من المستوطنين المتطرفين (عايد, 2004, 574).

الأهداف الأمنية:

عندما أجبرت إسرائيل على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء و قطاع غزة في العام 1956, تعلم الإسرائيليون درسا حيث ربطوا السياسة بالأمن, تقول غولدا مائير معلقة على الانسحاب "ماذا سنربح من انسحابنا الإجمالي عن سيناء و قطاع غزة؟ وجوابي هو لن نربح إلا مزيدا من الحروب اعنف وأقوى وأكثر إراقة للدماء من حربنا في سيناء 1956م (مائير, 1988, 244). إن السلام من وجه نظر مائير لا يمكن أن يتحقق إلا بالاحتلال... و بعد الاحتلال يمكن التوصل إلى معاهدات سلام مع العرب, هكذا يربط زعماء إسرائيل الحرب و مدلولاتها الأمنية بالتسوية السياسية. إن الخريطة الأمنية لإسرائيل في حدودها التي أقيمت عليها نتيجة لحرب 1948م, هي حدود يصعب الدفاع عنها و ذلك من وجه النظر الإسرائيلية. و بناء عليه فانه و منذ احتلال إسرائيل للقدس والضفة الغربية وقطاع غزة 1967م, لم يختلف الإسرائيليون حول موضوع الاستيطان الذي سيخدم مصالحهم الأمنية سواء الأحزاب اليمينية أو اليسارية (باستثناء الحزب الشيوعي الإسرائيلي) قد أقرت مبدأ البدء باستيطان القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن كان الخلاف يدور حول أين، وكيف للاستيطان أن يتم تنفيذه لخدمة هذه الأغراض.

حيث أن أكثر من 65% من سكان إسرائيل يعيشون في منطقة الساحل الذي يمتد من شمال قطاع غزة حتى الحدود اللبنانية مع فلسطين الانتداب. وأكثر من 80% من الصناعات الإسرائيلية توجد في هذه المنطقة، إن هذا الساحل هو المنطقة الأكثر حيوية

بالنسبة لإسرائيل وعليه فإن حماية هذه المنطقة تعتبر الحاجة الأمنية الحقيقية بالنسبة لإسرائيل (شيلو، 1985، 13؛ 190، 1991، Lukacs cited in Allon). إن الضفة الغربية هي المنطقة الإستراتيجية التي تعطي منطقة الساحل الحماية الأمنية فبدون الضفة الغربية فإن الساحل الإسرائيلي والذي هو قلب إسرائيل يكون دوماً مهدداً خصوصاً من الجهة الشرقية. لقد منحت حرب حزيران 1967 إسرائيل عمقا استراتيجيا يوفر لها القدرة على امتصاص الضربة العربية الأولى قبل الهجوم المضاد الإسرائيلي وعليه تبلورت نظرية الحدود الآمنة ومن ثم تبلورت نظرية الحدود التي يمكن الدفاع عنها من دون مبادرة إستباقية هذه النظرية مهدت الطريق أمام إستراتيجية الردع.

أن حدود دولة إسرائيل كما حددها بن غوريون تتمدد باستمرار مع مدى ما تصل إليه قوة جيشها، فإسرائيل لعلها تكون أول دولة في العالم الحديث يجري إعلان قيامها دون أن يصاحب هذا الإعلان بيان يعين الخطوط على الأرض و موقعها على الطبيعة (هيكل الجزء الأول، 1996، 223). على أي حال فمن بن غوريون إلى اشكول إلى مائير مرورا بالون وصولاً إلى القيادات الإسرائيلية الحالية، فإن الأمن و الحدود مسألة لا يمكن النقاش حول أهميتها بالنسبة لإسرائيل. إن الأمن و الحدود يعينان لهذه الزعامة أن التوسع و الضم هما السياسة التي يجب إن تركز عليها إسرائيل لانجاز هذان الهدفان. قد تختلف الزعامات الإسرائيلية على مساحة الأراضي التي ستضم أو يتم التوسع بها من حزب إلى آخر أو من مرحلة إلى أخرى، لكن تبقى سياسة التوسع والضم هي أساس السلوك الإسرائيلي في التعاطي مع قضية الأمن و الحدود.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، إذا كانت الحقائق الجغرافية والديمغرافية للضفة الغربية والقدس في مقدمتها تعطي تفوقاً عسكرياً و امناً لهذه المنطقة من فلسطين الانتداب على حساب الساحل الفلسطيني، فهل على إسرائيل الاحتفاظ بها تحت سيطرتها و استمرار احتلالها إلى الأبد للحفاظ على أمنها وفي هذا الوضع تستمر حالة العداء و الحرب، أم أن اتفاقية سلام مع العرب تؤدي إلى انسحاب إسرائيلي كامل تؤدي إلى بناء ثقة وعلاقات حسن جوار تنزع فتيل المواجهة و التهديد في المستقبل. يقول يغبئال ألون

وهو احد القيادات الإسرائيلية و التي يعتبر من واضعي الإستراتيجية العسكرية والأمنية الإسرائيلية إن إسرائيل تؤمن بالسلام مع العرب و لكن الحدود الإستراتيجية الآمنة مهمة لإسرائيل, إن امن إسرائيل لا يمكن صيانتة بانسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي التي احتلتها في حزيران 1967م, إن إسرائيل يمكن إن تتنازل عن أراضي (ليس كل الأراضي) و لا يمكن أن تتنازل عن حدود إستراتيجية آمنة قابلة للدفاع, إما ما يتعلق بالقدس فان سيطرة إسرائيل على المدينة المقدسة و المناطق المحيطة بها حيوي لإسرائيل للحفاظ على أمنها و على خطوط مواصلاتها (حيث تقع في قلب فلسطين الانتداب). (Allon, ----,97; Allon cited in Lukacs, 1991, 190). في حين أن القدس و عبر التاريخ لم تكن مدينة كبيرة حيث أن موقعها الجبلي غير ملائم لتكون حاضرة أو عاصمة و يقيد قدرتها لتكون كذلك, و بالرغم من ذلك تمتعت المدينة بأولوية التطوير على مدى سنوات طويلة, لجعلها عاصمة كبيرة بالرغم من أن مناطقها ومحيطها الجبلي يجعل حركة السير صعبة فيها, و أراضيها الزراعية محدودة جدا, وهي بعيدة إلى حد ما عن النشاط الاقتصادي الأساسي لإسرائيل و الذي يقع في السهل السياسي, إن أي توسع مصطنع للمدينة من المحتمل إن يفسد شخصيتها التاريخية الهندسية الخاصة (أفراة, 1991, 19:18). إن الاستيطان الإسرائيلي والذي بدأ منذ اللحظة الأولى للاحتلال عام 1967 يفسر الأسباب الحقيقية للاستيطان في الضفة الغربية و القدس, نستطيع أن نؤكد أن أسباب ودوافع الاستيطان بالنسبة لإسرائيل كانت وما تزال ذات طابع سياسي وامن بالدرجة الأساسية حيث الطبيعة الإستراتيجية للضفة الغربية والقدس هي جوهر هذا الدافع الاستيطاني, رغم عدم إغفال الدافع الإيديولوجي لليهود بالاستيطان بالقدس إلا إننا نستطيع أن نسجل حقيقة أن إسرائيل لم تشن حملة استيطانية مجنونة في جميع المناطق ذات الأهمية الأيدلوجية كما شهدته مدينة القدس, ولدينا مدينة سبسطية مثالا ناصعا, حيث كانت هذه المدينة عاصمة لليهود في حقبة تاريخية سابقة, ولكن من الواضح إن سبسطية لا تتمتع بأي قيمة إستراتيجية وعليه أهملت من أي نشاط استيطاني.

إن النتيجة المباشرة لحرب حزيران 1967 والخاصة بحدود إسرائيل مع جارتها الأردن فلقد قلصت طول هذه الحدود من 984 كم إلى 550 كم (شيلو، 1985، 13). وجعلت المسافة بين الحدود الأردنية ومدينة تل أبيب حوالي 80 كم بعد ما كانت قبل 4 حزيران 1967 تتراوح بين 14-30 كم من الشمال إلى الجنوب وعليه فإن المشكلة الرئيسية بالنسبة لأمن إسرائيل هي أن هذه المنطقة الحيوية تقع في الممر الضيق (حارس الجامعة العربية، 1985، 5).

إن الضفة الغربية ذات الطبيعة الجبلية وذات الوجود السكاني الفلسطيني الكبير جعلها إلى حد ما تشكل مصدر تهديد حقيقي لإسرائيل وأمنها (شيلو، 1985، 15). إن الأهمية الإستراتيجية للضفة الغربية كونها تشكل "الخطر الحقيقي" على أمن إسرائيل فمن يسيطر عليها يستطيع أن يفرض سيطرته على أغلب الساحل الفلسطيني. وهنا تأتي أهمية القدس الكبرى حيث ستكون حلقة وصل بين الساحل الفلسطيني ونهر الأردن (www.fmep.org).

تسهم من خلالها المستوطنات في السيطرة على المنافذ ومنع أفراد المقاومة الفلسطينية وجعل سكان المناطق القريبة منها يشعرون بالوجود الإسرائيلي و يحسون به، وبذلك يزول من مخيلة الفلسطينيين احتمال عودة السيطرة الفلسطينية إلى هذه المناطق (العيلة: 1990م: ص 115-117). إلى جانب العمل على تفريغ الأراضي الفلسطينية من السكان إلا أن محاولاتها هذه قد باءت بالفشل بسبب صمود الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال طيلة سنوات الاحتلال، وازداد عدد السكان حتى تجاوز المليون نسمة، وهذه الزيادة أزعجت إسرائيل وقادتها.

انطلاقاً مما سبق، وعلى الرغم من ما سببه الاستيطان، جاءت خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون للانسحاب من قطاع غزة وأربع مستوطنات من شمال الضفة الغربية وتركهم خالياً من المستوطنين والمستوطنات وذلك تلبية لرغبة الأغلبية الساحقة من المجتمع الإسرائيلي وأصحاب القرار فيه بهدف التخلص من قطاع غزة

الذي شكل ويشكل حملاً ثقيلاً على إسرائيل ديموغرافياً وأمنياً، إضافة إلى ما شكلته الضربات الموجعة للمقاومة في العمق الإسرائيلي، ولعدم التزام رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون بوعوده لناخبيه بتوفير الأمن والأمان وبنفس الوقت أخذ يبحث عن شريك له بالعملية السياسية ورغم وجود الشريك الفلسطيني الذي وقع معه اتفاقيات أوسلو وما تلاها حتى خريطة الطريق، لم يرغب رئيس الوزراء الإسرائيلي (شارون) بالتعامل معه، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن الشريك الفلسطيني يبحث عن شراكة ندية معه وليست التعامل معه كحارس لحدوده!! والحفاظ على امن مواطنيه.

المستوطنات و القدس في ضوء القانون الدولي:

كما ذكرنا سابقاً فان إسرائيل قامت في 13 سبتمبر 1948م بإعلان القدس عاصمة لها، وفي 11 حزيران 1967م قررت ضم القدس الشرقية لها و بعد ذلك بأقل من أسبوعين منح الكنيست الإسرائيلي الحكومة الإسرائيلية الصلاحية بإنفاذ القانون الإسرائيلي والإدارة الإسرائيلية على القدس المضمومة، و قدرت مساحة هذه الأرض بحوالي 72 كم. و في العام 1969م تحركت أولى العائلات الإسرائيلية للاستيطان والسكن في مستوطنة رامات اشكول بالقدس الشرقية. ووصل عدد المستوطنين في مستوطنات القدس الشرقية عام 1979 إلى خمسين ألف مستوطن. وفي 30 حزيران 1980م مرر الكنيست الإسرائيلي قانوناً يعتبر القدس الموحدة بشطريها الشرقي والغربي عاصمة إسرائيل الموحدة وغير قابلة للتقسيم. وفي العام 1993م أصبح عدد المستوطنين الاسرائيليين في القدس الشرقية اكبر من عدد سكان المدينة الفلسطينيين و كانت الأعداد هي 16800 إلى 154000 على التوالي

<http://www.fmep.org/feb94.html>

(REPORT ON ISRAELI SETTLEMENT IN THE OCCUPIED TERRITORIES)

من الواضح أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والعربية وفي القدس بشكل خاص واحدة من أكثر المشاكل تهديداً للسلام وان سياسة إسرائيل في زرع المستوطنات تشكل عائق رئيس يقف في طريق إيجاد حل لمشكلة القضية الفلسطينية برمتها. فإقامة المستوطنات يعتبر في القانون الدولي بفروعه - بالإضافة إلى نقل سكان الدول المحتلة إلى الإقليم المحتل - مناقض لكل المبادئ الدولية وميثاق الأمم المتحدة كما تتمثل في الاعتماد على اتفاقية جنيف لحماية السكان المدنيين في زمن الحرب، والتي تم توقيعها من قبل 58 دولة عام 1949م من بينها إسرائيل التي "حرمت على أية سلطة احتلال، الشروع في ممارسات الطرد الفردي أو الجماعي للسكان الأصليين وفرض العقاب الجماعي وتخريب الممتلكات العامة، والخاصة" حول قواعد القانون الدولي بشأن الاحتلال العسكري، فإن هذه القواعد لا تخول دولة الاحتلال إلا سلطات محدودة من أجل تمكينها من إدارة الإقليم الخاضع لها.. وهذا يعني ضمناً بطلان أي إجراءات تشريعية أو إدارية تقوم بها سلطات الاحتلال لتغيير الأمر الواقع في الإقليم المحتل، وهو ما ينطبق بطبيعة الحال على الوضع في مدينة القدس. (حسين معلوم: ماذا يقول القانون الدولي عن القدس: صحيفة الوطن القطرية 2003/10/30)

ومن جهة أخرى، ركزت المادة / 49 من اتفاقية جنيف الرابعة على حماية الحالة الديمغرافية الراهنة لسكان الأراضي الخاضعة للاحتلال، وكذلك ما نص عليه ميثاق لاهاي لعام 1970م (ميثاق لاهاي: 1970: بند52) المتعلق بالأراضي المحتلة والذي يؤكد على: "1- عدم مصادرة أي قطعة ارض عامة أو خاصة مصادرة دائمة، حيث يمكن استخدامها فقط لفترة مؤقتة. 2- عدم إقامة أي مستوطنة على أي ارض عامة أو خاصة بصورة دائمة. 3- إذا ما استخدمت الأراضي الخاصة فإن ملكيتها تبقى باسم أصحابها ويدفع لهم بدل أجرة خلال فترة استخدامها. 4- إذا ما استخدمت الأراضي العامة، فإن استخدامها يكون مؤقتاً بشرط ألا تتغير معالمها. 5- أن المواقع المشروعة التي تقام على الأراضي المحتلة هي تلك التي يحتاجها الجيش المحتل بصورة ضرورية لأمنه". (عريقات: 1987: ص13-14) وبنفس الوقت، يفصل ميثاق الأمم

المتحدة سلسلة طويلة من المحظورات المفروضة على قوة الاحتلال. بحيث "يحظر على المحتل توطين سكانه في الأراضي المحتلة"، وهو ما أعادت التأكيد عليه العديد من قرارات الشرعية الدولية سواء في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العمومية، وبالتالي فإن خلق الأمر الواقع بالقوة لا يمكن أن يكسب حقاً. وقد صدرت مجموعة من القرارات الشرعية الدولية التي صدرت على مدار السنوات السابقة حتى تاريخه، على إنكار أي صفة قانونية للاستيطان أو الضم، وتطالب بإلغائه وتفكيك المستوطنات بما في ذلك الاستيطان بالقدس. (حيث أنه منذ عام 1967 وحتى اليوم صدرت قرارات لمجلس الأمن من أهمها: القرار رقم 446 لسنة 1979 الذي أكد أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي. والقرار رقم 452 لسنة 1979 ويقضي بوقف الاستيطان حتى في القدس وبعدم الاعتراف بضمها. والقرار رقم 465 لسنة 1980 الذي دعا إلى تفكيك المستوطنات. والقرار رقم 478 لسنة 1980. وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدانت الاستيطان الإسرائيلي، ومن أهمها: القرار رقم 2851 لسنة 1977 والقرار رقم 160/42 لسنة 1987 والقرار رقم 48/44 لسنة 1989 والقرار رقم 74/45 لسنة 1990 والقرار رقم 47/46 لسنة 1991 والقرار رقم 46 لسنة 1991)

ومن جهة أخرى، يشكل الاستيطان انتهاكاً لحقوق الإنسان في فلسطين وذلك من خلال مصادرة للممتلكات وهدم المنازل وطرد الأشخاص ونقلهم إلى أماكن أخرى، حيث تشكل سياستها الاستيطانية هذه خرقاً واضحاً (الإعلان العلمي لحقوق الإنسان 1948:مادة رقم 2/17) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد على أنه " لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً" غير أن هذا النص غير قابل للتطبيق بالنسبة للفلسطينيين الذين يكونون عرضة لمصادرة ممتلكاتهم وأراضيهم لإقامة المستوطنات عليها. كما تنطوي هذه السياسة على خرق واضح لمبادئ المساواة الذي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتمييز بين السكان اليهود والمسلمين والمسيحيين، حيث يخضع سكان المستوطنات اليهود إلى قانون ومحاكم خاصة بهم تختلف تماماً عما يخضع له المواطنون الفلسطينيون. (الدويك:1997:ص6) ويعلق على ذلك

البروفيسور الإسرائيلي إسرائيل شاهاك بقوله: "إني أعارض المستوطنات لا لمجرد أنها تخرق اتفاق جنيف، ولا لمجرد أنها تمنع السلام، ولكن لمجرد دوافع أساسية، أن المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة من بدايتها الطبيعية تمثل انتزاعاً للملكية على أساس التفرقة العنصرية، إن المناطق المصادرة أو التي تم الحصول عليها بواسطة الضغط والخداع من أجل الاستيطان تصبح مناطق يسمح لليهود فقط بالعيش فيها، حاضراً وفي المستقبل". (عبد الهادي: 1978: ص 111)

الخلاصة

توضح دراستنا أن موضوع الاستيطان في القدس بآثاره السياسية والأمنية هو أحد العناصر الهامة في الإجماع الإسرائيلي. ففضية توحيد المدينة وبقائها عاصمة الدولة والتوسع الاستيطاني بها ليست موضوع نقاش بين التيارات السياسية المختلفة. وقد تبين أن تأجيل المفاوضات حول وضع القدس النهائي في صالح الجانب الإسرائيلي في كل الظروف والحالات. فقد استطاعت إسرائيل حتى توقيع الاتفاقيات فرض واقع استيطاني وجغرافي يعرقل أي اتفاق حول تقاسم المدينة، وبعد ذلك تضاعفت جهود الحكومات الإسرائيلية المتتالية لترسيخ هذا الواقع بكافة الوسائل، وأصبح التنازل الإسرائيلي في مدينة القدس أصعب مما كان عليه قبل اتفاقيات أوسلو. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن مستقبل مدينة القدس لا يتعلق فقط بالموافقة الإسرائيلية وإنما بتوازن القوى على المستوى الدولي وعلى مستوى الشرق الأوسط، وأهم من كل ذلك بالمواقف الفلسطينية وبوجود أوراق بأيدي الفلسطينيين يمكن أن تتحول إلى وسائل ضغط على الطرف الإسرائيلي. كما أن واقع المدينة ومستقبلها يرتبطان في النهاية بالإستراتيجية التي تتبعها القيادة الفلسطينية، ومدى نجاحها في تثبيت واقع مناقض للواقع الذي عمل الإسرائيليون على خلقه وتثبيته. مع الأخذ بعين الاعتبار، كون الحكومة الإسرائيلية الحالية حكومة يمينية متشددة في موقفها من قضية القدس فإن محاولة إبداء أي مرونة من جانب رئيس الحكومة الإسرائيلية، في سبيل استمرار العملية السلمية التي التزم بمواصلتها وإرضاء للولايات المتحدة وبعض الأنظمة العربية، تلقى معارضة شديدة من الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، ومن الأحزاب المتدنية الرافضة لأي نوع من التنازلات ويمارسون الضغط من أجل استمرار عملية استيطان المدينة وتسريع البناء لفرض الأمر الواقع.

نتائج واستخلاصات..

من خلال السياسات الإسرائيلية السابقة، التي تستهدف تهويد مدينة القدس، و بدعم أمريكي غير محدود في المستويات السياسية، في إطار المنظمة الدولية، والمادية المباشرة لدعم الاستيطان الإسرائيلي في القدس، وكذلك انسجام مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام 1948 مع المواقف الإسرائيلية إزاء قضايا الصراع العربي - الصهيوني، وفي المقدمة منها قضية القدس. بات من الضروري أن تأخذ قضية القدس بعداً عربياً رسمياً وشعبياً يرقى إلى حجم التحديات المذكورة، كما تحتم الضرورة إقناع الإدارات الأمريكية، بأن قضية القدس هي بمثابة خط أحمر بالنسبة للعرب و المسلمين لا يمكن التنازل عنها في أي حال من الأحوال. ومن خلال ما أتى في الدراسة يمكن تسجيل النتائج والاستخلاصات التالية:

1- تتبوأ قضية القدس أهمية خاصة في إطار قضايا الوضع النهائي، التي أجلها المفاوضات الفلسطينيون والإسرائيليون.

2- لمدينة القدس أهمية في مخططات الاستيطان الإسرائيلي، حيث له أبعاد سياسية، لفرض الأمر الواقع لجهة تهويد المدينة.

3- رغم دخول العرب مفاوضات عملية السلام منذ نهاية 1991 في العاصمة الإسبانية مدريد، إلا أن النشاط الاستيطاني الصهيوني لم يتوقف ولو للحظة خاصة في مدينة القدس، حيث تعتبر الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة القدس، بشقيها المحتل عام 1948 والمحتل عام 1967 عاصمة أبدية للدولة الإسرائيلية، وذلك على الرغم من أن قرارات الشرعية الدولية تعتبر القسمن أجزاء محتلة.

من خلال الاستنتاجات السابقة، يمكن تسجيل التوصيات التالية:

أولاً: ضرورة دعم الفلسطينيين مادياً و سياسياً للصدوم في أرضهم في مدينة القدس وحولها أيضاً، حتى لا يتسنى لإسرائيل الأطباق على المدينة وتهويدها.

ثانياً: ضرورة التأسيس لخطاب سياسي إعلامي فلسطيني، يعتبر من خلاله مدينة القدس، و أهلها خط أحمر في وجه التعنت الإسرائيلي.

ثالثاً: التأسيس لخطاب عربي تتبناه الجامعة العربية، يؤكد من خلال أروقة الأمم المتحدة أن قضية القدس ليست قضية فلسطينية ضيقة، بل هي شأن عربي في المقام الأول.

رابعاً: ضرورة دعم الانتفاضة لتحقيق شعاراتها، خاصة اعتبار القدس العاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة.

المراجع:

1. خرائط: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة /دار الآفاق الجديدة
2. رياض علي العيلة (د.): المجتمع الفلسطيني، أربعون عاماً على النكبة - المجتمع الفلسطيني: أربعون عاماً على النكبة وواحد وعشرون عاماً على احتلال الضفة والقطاع (مؤتمر) د. عبد اللطيف ألبرغوثي- رئيس اللجنة التحضيرية - مركز إحياء التراث العربي - الطيبة 1990م
3. عوفر بطرس برغ: " المستوطنات " دورية السياسة الدولية عدد 138 لسنة 1999م مؤسسة الأهرام المصرية،
4. كمال عبد الفتاح (د): الاستيطان الصهيوني في فلسطين 1870-1988م، في كتاب القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ج 2 ق 2، د.عبد العزيز الدوري (محرر) الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية
5. إبراهيم العابد: العنف والسلام، دراسة في الإستراتيجية الصهيونية، بيروت، م.ت.ف مركز الأبحاث، 1967م
6. عبد الجواد صالح و وليد مصطفى(د): التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال مائة عام 1882-1982م، لندن، مركز القدس للدراسات الإنمائية، 1987
7. صالح الشرع: فلسطين الحقيقة والتاريخ، عمان، مكتبة مجدلاوي 1996م
8. حسين معلوم: ماذا يقول القانون الدولي عن القدس: صحيفة الوطن القطرية 2003/10/30
9. خالد عابد: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود 1977-1984م، نيقوسيا - مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1986م
10. المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (ندوة) تونس، جامعة الدول العربية 1985م.

11. البند 52 من ميثاق لاهاي لعام 1970م.
12. صائب عريقات (د): " الاستيطان في العلاقات الدولية " دورية السياسة الدولية عدد 89 لسنة 1987م/ تصدر عن مؤسسة الأهرام المصرية
13. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مادة رقم 2/17
14. محمد أمير قيطرة: المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة/ مكتبة ومطبعة دار المنار 2002
15. موسى الدويك: "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وحقوق الإنسان" المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤتمر دولي لحقوق الإنسان وقضايا المرحلة النهائية 13-15/12/97م غزة،
16. مهدي عبد الهادي: " المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة 67-1977م" جمعية الملتقى الفكري العربي - القدس ط1 مايو 1978م،

<http://www.fmep.org/feb94.html>

17. REPORT ON ISRAELI SETTLEMENT IN THE OCCUPIED TERRITORIES